International Journal of Humanities & Social Sciences
Volume (9) – February - 2019
المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية
العدد الثامن-فبراير 2019
SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

الْإِعْرَابُ وَالبِنَاءُ لِلقِرَاءَات الْقُرآنيَّة فِي " شَرْحِ شُذُوْرِ الذَّهَب " دِرَاسَة إِحْصَائِيَّة تَحْلِيْلِيَّة

Declension and Structure in Quranic Recitations: Statistical Analysis Based on "Sharh Shothoor Al-Thahab"

د. هدى عيد عبد الملك بسيوني. أستاذ النحو والصرف المساعد – جامعة جدة

المستخلص:

يهدف البحث إلى دراسة القراءات القرآنية في شذور الذهب لابن هشام؛ المتصلة بالمعرب والمبني، وتكمن القيمة العلمية لهذا الموضوع في أنه يكشف لنا عن أثر القراءات القرآنية في خدمة القاعدة اللغوية وتوثيقها:(صوتيًّا، وصرفيًّا، ونحويًّا، ودلاليًّا). كما يكشف لنا عن جانب من موقف النحويين بعامَّة وعن موقف ابن هشام بخاصَّة من القراءات القرآنية والاحتجاج بها. وتقوم الدراسة على منهج الاستقراء والإحصاء والتحليل. ومن أهم ما توصل إليه البحث أنَّ القراءة إذا صحَّ سندها، ووافقت أحد المصاحف العثمانيَّة، لا يصحُّ ردُّها وتفضيل القاعدة النحويَّة أو الصرفيَّة عليها؛ فإنَّه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء، بل الواجب أنْ يُقاس غيره عليه.

الكلمات الافتتاحية:

ابن هشام، المبني، المعرب، القراءات القرآنية

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

Abstract:

This research aims to study the declension and structure in Quranic recitations based on Ibn Hisham's book *Sharh Shothoor Al-Thahab*. The scientific value behind such study is to show the effect of Quranic recitation on documenting linguistic rule (phonetically, syntactically, grammatically, and semantically). It also indicates grammarians' view, in general, and Ibn Haisham, in specific, towards using Qur'anic recitations as evidence. The study is based on induction, analysis and statistics. One of the key finding is that if the reading's authenticity is definite, and was confirmed with one of the Ottoman texts, then it cannot be disapproved. Moreover, grammatical or syntactic rules cannot be chosen over it, since the Quran shouldn't be measured over something, but other things must be measured by Quran.

Key words:

Ibn Hisham, Declension, Structure, Quranic recitations

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

المقدّمة:

الحمدُ لله الرحمن، علَّمَ القرآن، خَلَقَ الإنسان، علَّمهُ البيان، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ على نبينا محمدٍ القائلِ:((أُنزِل القرآنُ على سبعةِ أحرفٍ فاقرءُوا بمَا شِئْتُم)) صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وأصحابه إلى يوم الدين.

وبعد:

فإنَّ خير ما صُرِفَت فيه الأعمار كتاب الله عزَّ وجلَّ تلاوةً وتجويدًا، وقراءة وتدبُّرًا وفهمًا، وإنَّ علم القراءات من أشرفِ العلوم مقصدًا وغايةً ونسبًا؛ إذ موضوعه كتاب الله عزَّ وجلَّ الذي لا ينضب عطاؤه ولا تنقضي عجائبه. وإنّ علوم اللغة وعلى رأسها علم النَّحو قد نشأت خدمةً لهذا الكتاب، وصونًا له من عادية اللحن. ولقد كان من نِعَم الله عزَّ وجلَّ أن وفّقني لإعداد بحثٍ يُوقِفُني على أرضٍ مشتركة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصرف، وكان موضوعه: الْإِعْرَابُ وَالبِنَاءُ لِلقِرَاءَات الْقُرآنيَّة فِي " شَرْحِ شُذُوْرِ الذَّهَب "دِرَاسَة إِحْصَائِيَّة تَحْلِيْلِيَّة

اهمية البحث:

1. الصلة الوثيقة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصَّرف.
2. القراءات أعظم وثيقة يستشهد بها على تأصيل القاعدة النَّحويَّة والصَّرفيَّة؛ فهي سلاح من أسلحة الدارس والباحث في النَّحو والصَّرف.
3. القواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة هي المفتاح الذي يفتح المغاليق؛ لتدبُّر القرآن الكريم، وفهم معانيه ومضامينه.

أ- سبب اختياري لابن هشام:(أبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاريّ المصريّ المتوفى سنة إحدى وستين وسبعَمئة هجريَّة) (10). ما تميّز به هذا الرجل من رؤية نَحويَّة

واسعة، وفكر خصب، ومؤلفات كثيرة، يُطالعنا في كلّ مؤلَّف منها بطريقة فريدة، وبمنهج متميّز، فهو في أوضح المسالك منهج متكامل، وفي المغني منهج آخر، وفي قطر الندى وبلّ الصَّدى منهج ثالث، وفي شذور الذَّهب منهج رابع. وهذا التنوع في كتبه ناتج عن تنوع فكره، واتساع منهجه.

يضاف إلى ذلك أنَّ لغتَهُ سهلةٌ غير مُغرِبة الدلالة؛ ذلك أنَّه تمثَّل النَّحو وهضمه، فتمكنَ من عرضه بأكثرَ من طريقة؛ ليُسهِّلَ مأخذه، ويُقرِّب جناه للدارسين والباحثين.

ج- اختيار" شرح شذور الذهب " من بين كتب ابن هشام:

1. لتفرّده في منهجه ونظام تأليفه؛ فقد بوَّبه تبويبًا موضوعيًّا يجمع الأشباه والنظائر، ويقدّمه كوحدة واحدة، مثل: باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب الإعراب، وباب البناء، فنجده يقول عن ذلك: " وقد شرعت في تقسيمه تقسيما غريبا لم أسبق إليه، وذلك أنني جعلت المبني على تسعة أقسام ... (24)"
2. توسط حجمه بين كتاب (قطر الندى وبل الصدى) من جهة وكتاب (أوضح المسالك) و(المغني) من جهة اخرى، مما يناسب الظروف المتاحة لهذا البحث.

منهج البحث: المنهج المستخدم في هذه الدراسة يقوم على الاستقراء والإحصاء والتحليل.

وقد جاءت خطة العمل على النحو التالي:

1. إحصاء القراءات الواردة في ((شرح شذور الذهب)) لابن هشام، وقد بلغ عددها: **(خمساً وتسعين قراءةً)**. اقتصر البحث فيها على المبني والمعرب.
2. جَعْل القراءة القرآنية عنوانا لكل قضية نحوية.

3. ترتيب القراءات تبعاً لترتيب الأبواب النحوية في كتاب " ابن هشام "، وذلك محافظة على ترتيب الكتاب، وتسهيلاً للرجوع إليها.

4. الإشارة السريعة للقضية النحوية المشتملة على القاعدة النحوية التي جاءت القراءة القرآنية شاهداً عليها، وذلك لتحقيق الترابط والتكامل.

5. بيان موقف (ابن هشام) من القراءة من حيث الاحتجاج، والتوجيه. مع الحرص – قدر الإمكان وفى حدود الظروف المتاحة – على تقديم الحوار الذي يُديرهُ (ابن هشام) مع النحاة حول القراءة – إن وجد – مع استشارة المراجع والمصادر كلما أمكن.

6. ويَسْبِقُ ذلك كلَّه البحثُ في كتب القراءات ومصادرها عن توثيق القراءة القرآنيَّة.

هيكل البحث: قد جاء هيكل البحث على الصورة الآتية:

أ. **المقدمة:** حول الموضوع، وأسباب اختياره، وقيمته العلميَّة.

ب. **المباحث:** اشتمل البحث على أربعة مباحث هي:

1. القراءات في باب الكلمة وأقسامها.
2. القراءات في باب الإعراب.
3. القراءات في باب البناء.
4. العلاقة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصرف

ج. **الخاتمة:** وتشتمل على تلخيص (عن نتائج البحث).

المبحث الأول: القراءات في باب: الكلمة وأقسامها.

علامات الاسم:

قرأ الكسائي وجماعة:(**أَلاَ يَا اسْجُدُوا) النمل:25**

معلومٌ أن من علامات الاسم النداء، لكن ابن هشام قد أورد اعتراضاً على اختصاص هذه العلامة بالاسم ودلالتها عليه، بدخول أداة النداء على ما ليس باسم، واستدلَّ على ذلك بقراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، وحميد الأعرج، ورويس (22، 15، 35، 37،12، 41، 33،8،11)(**أَلاَ يَا اسْجُدُوا**) بتخفيف اللام في (ألا). فعلى هذه القراءة دخل حرف النداء (يا) على فعل الأمر (**اسْجُدُوا**) وعليه فليس حرف النداء مقصورا على الاختصاص بالاسم؛ لأنه دخل على فعل الأمر. وقد حاول النحويون تخريج هذه القراءة تخريجا نحويا يبعدها عن دخول حرف النداء على ما ليس باسم، ويتلخص هذا التخريج في أمرين:

الأمر الأول (50، 45): أن (يا) خرجت عن بابها، فليست للنداء، وإنما هي حرف يدل على مجرد التنبيه. وضعف هذا الرأي بالتقاء أداتين بمعنًى واحدٍ، وهما (ألا + يا).

الأمر الثاني: أن (يا) حرف نداء على بابها، لكن المنادى ليس هو الفعل، وإنما هو محذوف، تقديره: ألاَ يا هؤلاء اسجدوا، وذكر ابن هشام في المغني أن ابن مالك فصَّل بأن (يا) إن وليها دعاء كقوله:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سِمعانَ من جارِ

أو وليها امرٌ نحو:(**يا آدمُ اسكنْ**)، ونحو:(**يا نوحُ اهبطْ**)، ونحو:(**يا مالكْ ليقضِ علينا ربُّكَ**) وإلا فهي للتنبيه [45] ، وذهب السيوطي إلى الرأيين السابقين في تخريج القراءة [50].

ولكي يخرج ابن هشام من هذا كله فإنه قرَّر قاعدته الدقيقة فيما يتصل بعلامة النداء والدلالة على الاسمية، وهي " أن يكون الاسم منادى " فالعبرة ليست بحرف النداء، بل بأن يكون الاسم منادى، أي قُصد به النداء بصرف النظر عن الأداة سواء وُجدت او حُذفت وأيًّا كان نوعها.

المبحث الثاني: القراءات في باب: الإعراب

1- المعنى الاصطلاحي للإعراب:

- قرأ ورش:(**فَمَنُ اوْتِيَ**)
- وأيضاً قرأ ورش:(**قَدَ افْلَحَ**)
- وقرأ الحسن البصري ورؤبة:(**الْحَمْدِ لِلَّهِ**)

الحركة الإعرابية: هي التي يجتلبها العامل، ومن ثُمَّ لا يدخل فيها الضمة التي تعرض للنون في كلمة (فَمَنُ) من قوله تعالى: (**فَمَنْ أُوْتِيَ**) الإسراء:71. فقد قرأ ورش فيها بالنقل (أي: نقل ضمة الهمزة بعد حذفها إلى الساكن الصحيح قبلها وهو النون) هكذا:(**فَمَنُ اوْتِيَ**). fa – ma – no: te – ya فالضمة التي على النون على هذه القراءة ليست حركة إعرابية اجتلبها عامل الإعراب، على الرغم من وجودها في آخر الكلمة، وإنما هي ضمةٌ نُقِلت من الهمزة التي حُذفت تسهيلاً. كما قرأ ورش أيضًا [19] قوله تعالى:(**قَدْ أَفْلَحَ**) (المؤمنون: 1) بنقل فتحة الهمزة إلى الدّال الساكنة قبلها بعد حذف الهمزة، فصارت هكذا: (**قَدَ افْلَحَ**) qa – daf – la – ha –. فالفتحة التي على الدَّال ليست حركة إعرابية اجتلبها عامل الإعراب، على الرغم من وجودها في آخر الكلمة؛ وإنما اجتلبت بسبب النقل من أجل التسهيل والتخفيف. وكذلك قراءة الحسن البصري، ورؤبة(1، 37، 5،41، 8):

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

(الحَمدِ لِلهِ) (الفاتحة:1) على الإتباع (أي: إتباع حركة الدَّال لحركة اللام)، فالكسرة في الدّال على الرغم من أنها في آخر الكلمة ليست بحركة إعرابية؛ لأنه ليس هناك عاملٌ قد اجتلبها، وإنما اجتُلبت بسبب الإتباع والمجانسة. وهذه القراءة تلتقي مع لغة بني تميم وبعض غطفان؛ فهم يُتبعون الأول للثاني للتجانس، وقد رُويت هذه اللغة عن زيد بن عليّ وغيره، كما جاء في حاشية الإتحاف [1].

وهكذا يشترِط النحويون في العلامة الإعرابية أن يجتلبها العامل النحوي، فإن وُجِدت حركاتٌ في آخر الكلمة لم يجتلبها عاملٌ إعرابي فليست بحركة إعرابيّة [25]

2- إعراب المثنى:

- قرأ أبو عمرو:(**إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ**)
- وقرأ ابن كثير وحفص:(**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**)
- وقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي:(**إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**)

يُرفع المثنى بالألف، ويُنصب ويُجرُّ بالياء، وقد استشهد ابن هشام على اجتماع النصب بالياء، والرفع بالألف بقوله تعالى:(**إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ**) طه: 15 وهي قراءة أبي عمرو وذكر أن في هذه الآية قراءات (22، 15، 37، 42، 11، 18،41،5):

الأولى: قراءة أبي عمرو وحده – كما نصَّ على ذلك ابن مجاهد وغيره – (**إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ**) بتشديد النون من " إنَّ "، وبالياء في " هذين "، وهي موافقة لقاعدة إعراب المثنى.

الثانية: قراءة ابن كثير وحفص:(**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**) بتخفيف " إن "، وبالألف في " هذان ". وتوجيهها: أن الأصل " **إنَّ هذَيْنِ** " فخففت، (إن) بحذف النون الثانية، وأُهملت، كما هو الأكثر فيها إذا خُففت، وارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، فجيء بالألف ونظيره أنك تقول: إنَّ زيداً قائمٌ، فإذا خُفِّفت فالأفصح أن تقول: إن زيدٌ لقائم، على الابتداء والخبر.

الثالثة: قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، (**إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**) بتشديد " إن " وبالألف في " هذان " وهي مشكلة؛ لأن الظاهر الإتيان بالياء كما في القراءة الأولى، وقد أُجيب عليها بأوجه: أحدها: أن لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة وآخرين: استعمال المثنى بالألف دائماً، فيقولون: جاء الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. وقال الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بين أُذنَاهُ طعنةً و ممن (36، 50)

وقال الآخر:

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا من المجدِ غايتاها (50، 17، 9)

فتُخرَّجُ هذه القراءة على لغة بلحارث. والثاني أن " إنّ " بمعنى " نَعَم " مثُلها فيما حُكي أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يُعطِه، فقال: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليكَ، فقال: إنَّ وراكبَها، أي: نعم ولعن اللهُ راكبَها، و " إنَّ " التي بمعنى "نَعَم " لا تعمل شيئاً مثل " نعم "، فـ " هذان " مبتدأٌ مرفوعٌ بالألف، و " ساحران " خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير:(لَهُمَا ساحران)، والجملة خبر " هذان " ولا يكون " لَسَاحرَان " خبر " هذان "؛ لأن لام الابتداء لا تدخلُ على خبر المبتدأ.

الثالث: أن الأصل:(إِنَّهُ هَذَانِ لَهُمَا سَاحِرَان)، فالهاء ضمير الشأن، وما بعدها مبتدأٌ وخبر، والجملة في موضع رفعٍ على أنها خبر " إنَّ " ثُمَّ حُذِفَ المبتدأ الثاني " لهُمَا " وهو كثير، وحُذِف ضمير الشأن.

الرابع: أنه لمَّا ثُنِّي " هذا " اجتمع ألفان: ألف " هذا "، وألف التثنية فحُذِفت إحداهما فصارت (هذان) فإما أن تكون الألف في (هذان) هي ألف المفرد (هذا) وقد حُذفت ألف التثنية للتخلص من التقاء الساكنين، وعلى ذلك فهي (الألف) ليست علامةً إعرابية، ومن ثمّ فليست كلمة (هذان) معربة وإنما هي مبنية. وإما أن تكون الألف ألف التثنية، وقد حُذِفت ألف المفرد (هذا)؛ لالتقاء الساكنين، ومن ثمّ تكون الكلمة مُعربة وليست مبنية.

الخامس: وهو يلتقي مع الوجه الرابع في أحد وجهيه وهو أنَّ الألف ألفُ هذا، وذلك أنه لمَّا كان الإعراب لا يظهر في الواحد – وهو (هذا) – جُعِلَ كذلك في التثنية، ليكون المثنى كالمفرد؛ لأنه فرعٌ منه.

السادس: وإليه ذهب الكوفيون – كما قال عنه – مكي – فهو أحسن شيء؛ لأنهم يُقدِّرون (إن) الخفيفة بمعنى " ما " واللام بمعنى " إلاَّ " فتقدير الكلام:(ما هذان إلاَّ ساحران) فلا خلل في هذا التقدير إلاَّ ما ادَّعوهُ أن اللام تأتي بمعنى " إلاَّ " [41] وقد أيَّد هذا التخريج ابنُ خالويه مستشهداً بالآية:(**إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ**) إذ قال:" معناه والله أعلم: ما كلُّ نفسٍ إلاَّ عليها حافظ "(19) كما ذهب المبرّد إلى هذا الرأي أيضاً [46]. ولكن البصريين قد أنكروا على الكوفيين تخريجهم كما ذكر ذلك " مكيٌّ " في مشكله. ولا يخفى ما يكتنف هذا الرأي من التَّكلّف والتعسف اللذين لا مسوّغ لهما؛ إذ لا يطَّرِدُ هذا التقدير، وإن كان يخدم المعنى ظاهريًّا. ولعلَّ أرجح الآراء وأقربها من الصواب – إن شاء الله – من وجهة نظري: هو الرأي الأول الذي يذهب إلى أنَّ الآية الكريمة جاءت على لغة بلحارث الذين يُلزمون المثنَّى الألف دائماً. ولهذا نظائرهُ في القرآن الكريم؛ فقد وردت ظواهر لهجيَّة كثيرة اعترف بها القرآن الكريم وارتقى بها إلى مستوى الفصاحة كـ "

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

الفك والإدغام في المضارع المجزوم مثل: لم يَرتَدّ – ولم يَرتَدِد، إن تَمِسّكُم– إن تَمسَسْكُم " وكذا فعل الأمر، والإدغام لغة تميم، والفك لغة الحجاز. وكذلك " ما " التميمية في قراءة:(**ما هنَّ أمَّهاتُهم**) و (**ما هذا بشرٌ**) و " ما " الحجازية في قراءة حفص:(**ماهُنَّ أمهاتِهم**) و (ما **هذا بشراً**).

3- جمع المُذكَّرِ السالم:

- قرأ حفص:(**لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ..**)
- قرأ الجمهور:(**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ...**)

مقتضى القياس في إعراب جمع المذكَّر السالم: أن يكون بالواو في حالة الرَّفع، وبالياءِ في حالتي النصب والجر. أمَّا " المقيمين " من قوله تعالى: (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ..) (النساء:162) فقد جاء منصوباً بالياء، وكان مقتضى القياس – كما في الظاهر – أن يكون مرفوعاً بالواو؛ لأنهُ معطوفٌ على مرفوع، وهي قراءة (حفص والجمهور) (1، 38، 21، 41)

والتوجيه الإعرابي لذلك كالآتي:

الأول: أن يكون " المقيمين " منصوباً على المدح؛ والتقدير:(أمدح المقيمينَ) وقد أيَّد الخليل وسيبويه هذا الرأي، وذكر "ابن هشام" أن هذا هو " مذهب المُحقِّقين ". (24، 16)

الثاني: أن يكون " المقيمين " في محلِّ خفض، وذلك عطفاً على " ما " في قوله: (بِمَا أُنزِل إليكَ) وهذا رأي الكسائي (16)، وهو بعيد؛ لأنه يُصيِّر المعنى: يُؤمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إليكَ وبالمقيمين الصلاة (وهم الملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة). وزاد العكبري بقوله:" وقيل: والتقدير: وبدين المقيمين؛ فيكون المراد بهم المسلمين" (14) . **وقيل في إعرابها (المقيمين) غير ذلك:**

الثالث: إن " المقيمين " معطوفٌ على الكاف في " قبلك " أي من قبلِ المقيمين الصلاة وهو بعيد – كما قال مكي– لأنَّه عطف ظاهراً على مُضمرٍ مخفوض.

الرابع: أنه معطوفٌ على الكاف في " إليك " وهو بعيدٌ مثل الذي قبله.

الخامس: أنه معطوفٌ على الهاء والميم من " منهم " وأيضاً فيه عطفٌ على مُضمرٍ مخفوض.

السادس: وقيل: هو عطفٌ على (قبل) كأنه قال: وقبل المقيمين ثُمَّ حُذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامهُ، ومَن جعل نصب " المُقيمين " على المدح جعل خبر (الراسخين) جملة: (يؤمنون) فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجُز نصب " المقيمين " على المدح؛ لأن المدح لا يكون إلاَّ بعد تمام الكلام (41، 14)

وأمّا قراءة الرفع: "المقيمون" والتي قرأ بها مالك بن دينار، والجحدري وعيسى الثقفي وعاصم، لا إشكال فيها.

ولعل أرجح الآراء الأول الذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والمحقِّقون وابن هشام وغيرهم؛ لأنه يتَّفقُ مع المعنى، ويجري على قواعد العربية في النصب على المدح أو الذَّم.

1– وأمَّا " الصابئون " من قول المولى سبحانه وتعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ...) المائدة: 69 فقد جاء لفظ " الصابئون " مرفوعاً بالواو، وكان مُقْتَضى القياس أن يكون

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

منصوباً عطفاً على المنصوب قبله (الذين) **وهذه القراءة هي المشهورة (11، 41، 42،14،1،38)،**

وفيها عدة أوجه:

الأول: أنَّ (الصابئون) معطوفٌ على محل " إنَّ " وما عملت فيه، وخبر " إنَّ " الذي في آخر الآية منويٌّ ومقدَّرٌ قبل (الصابئون) فتقدير الكلام:(إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك). فـ " الصابئون " وإن كان مُقدَّماً في اللفظ فهو على نيّة التأخير بعد خبر " إنَّ " وبهذا التقدير يصيرُ العطف على الموضعِ بعد خبر " إنَّ " في المعنى وهو مذهب سيبويه (32) وذهب إليه ابن جِنّي في محتسبه (38)، ومثلهُ قول الشاعر: **فإنّي وقيارٌ بها لَغَرِيبُ** والتقدير: (فإنّي لغريبٌ وقيَّارٌ كذلك).

الثاني: أن يكون " الصابئون " معطوفاً على موضع " إنَّ " واسمها، كالأول ولكن يكون الخبر المذكور لقوله:" الصابئون " ويكون خبر " إنَّ " محذوفاً مدلولاً عليه بخبر " الصابئون " وفيه بُعدٌ؛ لأنه لا يُستدلُّ بالثاني على الأول، بل العكس هو الأولى. وقد فصَّل ابن الأنباري القول في هذه المسألة تحت عنوان:(القول في العطف على اسم " إنَّ " بالرفع قبل مجيء الخبر) (8) وقد كانت قراءتنا هذه حُجَّةً ودليلاً للكوفيّين الذين يذهبون إلى جواز العطف على موضع " إنَّ " قبل تمام الخبر، ثُمَّ ساق اختلافهم في ذلك.

وحاصله: أنَّ أبا الحسن والكسائي ذهبا إلى جواز ذلك على كُلِّ حال، سواء أكان عمل " إنَّ " ظاهراً نحو: "إنَّ زيداً وعمرو قائمان " أم كان غير ظاهرٍ نحو: " إنَّك وزيدٌ ذاهبان " واشترط الفرَّاء في ذلك أن يكون الإعرابُ غير ظاهرٍ. أمَّا مذهب البصريين: فهو عدم جواز العطف قبل تمام الخبر على كُلِّ حال. وساق –

ابن الأنباري– حجة الكوفيين على الجوازِ: من النقل، ومن القياس، ثُمَّ قام بضحدها والرَّدِّ عليها. أمَّا حُجَّتُهم من النقل:

فقد استدلُّوا بقوله تعالى:(**إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ والنَّصَارَى ...) الآية** واستدلُّوا أيضاً بما جاء عن العربِ فيما رواهُ الثِّقَات: وهو قولهم: " إنَّك وزيدٌ ذاهبان". أمَّا حُجَّتُهم من القياس: فهي أنهم أجمعوا على أنَّ العطف على الموضع قبل تمام الخبر يجوز مع " لا "، نحو:" لا رجل ولا امرأةٌ أفضل منك " فكذلك مع " إنَّ "؛ لأنهم يحملون الشيء على ضِدِّهِ – فـ " لا " للنفي، و " إنَّ " للإثبات – كما يحملونه على نظيرِهِ.

ومِمَّا يُقوِّي رأيهم في العطف على اسم " إنَّ " قبل تمام الخبر؛ أنهم يرون أنَّ الأداة " إنَّ " تعمل النَّصب فقط في اسمها، ولا تعمل في الخبر شيئاً؛ فهو مرفوعٌ قبل دخولها وما زال مرفوعاً بعدُ.

ومن هنا يكون العطف على محلِّ اسم " إنَّ " قبل تمام الخبر – عندهم – سائغاً لا يترتَّبُ عليهِ أيُّ ضررٍ أو خلل. ولكنَّ البصريين يرون: أنَّ " إنَّ " عاملةٌ في الخبر فلا تصحّ المسألة؛ حتى لا يعمل في اسمٍ واحدٍ عاملان، وذلك مُحال. وكان ردُّ ابن الأنباري على ما قاله الكوفيُّون كالآتي:

أوَّلاً: بالنسبة للآية التي استدلُّوا بها على مذهبهم (إنَّ الذين آمنوا...والصابئون...) فقد فرَّغ احتجاجهم بها من ثلاثةِ أوجه:

الأول والثاني: سبق ذكرهما في تخريج القراءة وقد رجَّحهما ابن هشام.

الثالث: أن يكون " الصابئون " عطفاً على الضميرِ المرفوع في قوله: (هادوا) وهذا الوجه ضعيفٌ عندهُ؛ لأنَّ العطف على الضميرِ المرفوع قبيح، وإن كان جائزاً عند الكوفيين. كذلك فإنَّ ضعفَ هذا الرأي وفساده – كما ذكر العُكبري – أنه يُوجبُ كون الصابئين هوداً وليس كذلك " [14]

ثانيًا: ردُّه على ما حكاه الكوفيون من كلام العرب: " إنَّك وزيدٌ ذاهبان " أنَّ سيبويه ذكر أنه غلطٌ من بعض العرب؛ إذ يقول:" اعلم أنَّ ناساً من العرب يَغلَطُون فيقولون: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان؛ ذاك معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم " (32).

أمَّا الوجه الرابع – بعدما ذُكر –: أن يكون خبر " الصابئون " محذوفاً من غير أن يُنوى به التأخير؛ وهو ضعيفٌ – كما ذهب العُكبري – لما فيه من لزومِ الحذفِ والفصل.

الخامس: أنَّ " إنَّ " بمعنى " نَعَم " فهي مثلها لا تعمل وما بعدها مبتدأ (11، 41).

السادس: أن " الصابئون " رفع؛ لأنه جاء على لغة بلحارث الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال، والجمع بالواو على كل حال – وهو بعيد أيضاً – كما ذكر العكبري (14،41).

السابع: قيل أن يجعل النون حرف إعراب اي محلا للإعراب بصرف النظر عن الواو التي قبلها، وعلى ذلك تكون فتحة النون فتحة إعراب = علامة النصب ويكون موافقاً للفظ اسم " إن ". وهذا أورده العكبري ثم قال: "فإن قيل: فأبو علي إنما جاز ذلك مع الياء نحو:" **غسلين** " لا مع الواو. قيل: قد أجاز غيره في نحو "الماطرون "؛ والقياس لا يدفعه " (14).

وأرجح الآراء – الأول – الذي ذهب إليه " **سيبويه** "؛ لأنه قائم على التقديم المنوي به التأخير، وبذلك يكون العطف بعد تمام الكلام. وللآية قراءة أخرى: بنصب " الصابئون" ولا إشكال فيها.

وهي وإن كانت موافقة للقياس إلا أن رواية الرفع أشهر منها؛ ومما يقوي قراءة الرفع في آية " الصابئون " ثبوت أسرار بلاغية تثبت إعجاز القرآن، ذلك أن النصب – كما في قراءة ابن كثير – جرى على المألوف الظاهر، وهو مقبول إذا لم يوجد مقصد أسمى للعدول عنه إلى الرفع – كما هي القراءة المشهورة – لاقتضاء

المقام ذلك، ومن الأغراض التي يمكن التماسها من وراء تقديم لفظ " الصابئون " مرفوعاً في آية (المائدة) ما يلي:

1- **الإثارة والتشويق :**

اللغة العربية لغة منطوقة، والأذن تتعود على أداء معين لها، فإذا ما خرج الأداء عن هذا السنن المعهود أدركته الأذن وأصاخت إليه. فالعربي إذا ما قرئت عليه الآية الكريمة: **(إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا)** تعودت أذناه هذا الاتجاه فإذا ما والى القاريء قراءته فقرأ " والصابئون " توقفت الأذن في القبول مما يؤدي إلى إثارة الذهن، ولا ريب في أن المعنى إذا ما نيل بعد هذا التشويق وتلك الإثارة استقر في الذهن وتمكن في القلب.

2- **الإسراع في دخول** " الصابئون " في الحكم " كاليهود والنصارى ": الصابئون لم يكونوا أهل كتاب، وكانوا أكثر الطوائف المذكورة في الآية غيًّا وأظهرهم ضلالاً وإفساداً في الأرض، إلا أنهم متى دخلوا في الإسلام عن اعتقاد خالص وإيمان صحيح بالمبدأ والمعاد مع عمل الصالحات وترك المعاصي، كان حكمهم كحكم اليهود والنصارى من أهل الكتاب في الجزاء (وهو نفي الخوف والحزن عنهم يوم القيامة).

3- **التأكيد على استواء الطوائف المذكورة في الحكم.**

4- **التنبيه على مزيد لطفه تعالى بعباده:** كان في توسيط " والصابئون " بين أجزاء جملة " إن " نص على سعة رحمة الله بعباده؛ فـ " الصابئون " وهم أميل من غيرهم عن الأديان كلها، وأوغل الناس كفرا إلا أن الله يقبل منهم توبتهم إذا أسلموا وأخلصوا. وكان من جميل لطفه سبحانه أن نجد في لفظ " الصابئون " نوعين من التمييز:

أ- **تمييز في النطق:** في تقديم هذا اللفظ من تأخيره، والنطق به مرفوعاً بقطعه عما قبله في الإعراب.

ب- **تمييز في الكتابة:** في كتابة هذا اللفظ مرفوعا بالواو مع أن ما قبله في محل نصب.

5- **الإشارة إلى الترتيب الزمني** لينضاف إلى الترتيب الرتبي في تقديم لفظ " الصابئون " عن مكانه ورفعه يدل على الترتيبين، فهو وإن كان مقدما في اللفظ فهو متأخر في النية، ووضع اللفظ في مكانه على حسب النية يشير إلى الترتيب الزمني (لأنهم أدون الفرق بما أحدثوا من البدع والمخالفات لذلك فهم متأخرون). وتقديمه النطق يشير إلى الترتيب الزمني؛ لأن " الصابئون " وإن كانوا متأخرين عن (النصارى) بأنهم لا كتاب لهم فإنهم متقدمون عليهم بكونهم قبلهم؛ لأنهم كانوا قبل (عيسى) عليه السلام.

6- **الإلماع إلى مظهر من مظاهر الإعجاز في القرآن الكريم:** ورد لفظ " الصابئون " في ثلاث سور من سور القران الكريم فقط: سورة (البقرة، 62)، وسورة (المائدة، 69)، وسورة (الحج، 17) فالترتيب في سورة (البقرة) ترتيب رتبي، والترتيب في سورة (الحج) ترتيب زماني إذ نصف الطوائف الست المذكورة فيها ممن لا كتب لهم، وهذه الطوائف الثلاث هي: (الصابئون – والمجوس – والذين أشركوا). أما سورة (المائدة) فهي بين السورتين (سورة البقرة وسورة الحج) فقد زاوجت بين المعنيين فصارت " الصابئون " بهذا القطع مقدمة في (اللفظ) ومؤخرة (في النية) وكذلك (النصارى)، وبذا يتم التعادل العجيب بين الطائفتين المتشابهتين (47)

4- ما يلحق بجمع المذكر السالم: قرأ أبو جعفر:(**وَلَا يَتَأَلَّ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ**) بهمزة مفتوحة ولام مشددة.

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

ذكر ابن هشام أن من ملحقات جمع المذكر السالم: أولو، وليس بجمع وإنما هو اسم جمع لا واحد من معناه، وهو " ذو " واستشهد على ذلك بقوله تعالى:(وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى..) (النور: 22) ف " لا " ناهية، و " يأتل " مضارع مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف حرف العلة و" أولو " فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و " أولي " مفعول به ل " يؤتوا " منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

ويذكر ابن هشام أن " يأتل " إما من " أليت " أي: حلفت من الألِيَّة على وزن " فعيلة " وهي اليمين والتقدير:" لا يحلف أولو الفضل على أن لا يؤتوا " فحذفت " على " و " لا "، ودليل حذف " لا " خلو الفعل من النون – كما ذكر ابن الجزري – فإن النون تلزم في الإيجاب، ومثله قوله تعالى:(يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا) و التقدير:" لأن لا تضلوا " أو من قولهم:" ألوت " من " مَا أَلَوْتُ جُهْدَاً " أي:" مَا قَصَّرْتُ " والتقدير:" في أن يؤتوا " فحذفت " في " خاصة، ثم ذكر قراءة أبي جعفر وهي قراءة عياش بن أبي ربيعة مولاه وزيد بن أسلم(37،49):(وَلَا يَتَأَلَّ أُولُوا الْفَضْلِ...) وأصله: " يتألى " على وزن " يتفعل " ومعناه كذلك من الألِيَّة " وهو الحلف أي " ولا يتكلف الحلف " أو " ولا يحلف أولو الفضل أن لا يؤتوا(49). إذن مناط الاختلاف في القراءتين يرجع إلى " أصل الاشتقاق ".

5- من الملحق بجمع المذكر السالم: (سنون):

قرأ حمزة والكسائي: (**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مئة سِنِينَ**) **بدون تنوين** " **مئة** ". وقرأ الباقون:(**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِأْئَةٍ سِنِينَ**) بالتنوين.

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

ذكر ابن هشام في باب الإعراب عند حديثه عن " ملحقات جمع المذكر السالم " ومنها: سنون: قراءة حمزة والكسائي (22، 15، 43، 18، 49، 37، 41): (ولبثوا في كهفهم ثلاث مئة سنين) (الكهف: 25) بدون تنوين للمئة. وقد ذكر وجهي قراءتها: بالتنوين " كالقراءة المشهورة "، أو بدون التنوين " كقراءة حمزة والكسائي " – التي معنا – وكان تخريجه على النحو التالي:

1- **على القراءة بالتنوين تكون:** " سنين " بدلا من " ثلاث "؛ فهي منصوبة والياء علامة النصب، وذكر وجها آخر: أنها بدل من " مئة " فتكون مجرورة، والياء علامة الجر، وذكر أن فيه نظرا؛ لأن البدل يعتبر لصحته إحلاله محل الأول مع بقاء المعنى، لأنه إذا قيل ثلاث سنين لاختل المعنى.

2- **وعلى القراءة بدون التنوين،** فكلمة:" سنين " مضاف إليه، وتكون الإضافة إلى الجمع.

وعن هذه القراءة يقول المبرد:" قد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال:" ثلاث مئة سنين " وهذا خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى، لأنه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريدُ الجماعة إذا كان في الكلام دليلٌ على الجمع " (46)، أمَّا الكوفيون فقد ذهب الفرَّاء منهم إلى جواز تمييز المئة بالجمع، مستدلاً على ذلك بقراءة حمزة والكسائي، إذ يقول:" ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة، فهي حينئذٍ في موضع خفض لمن أضاف، ومن نون على هذا المعنى يُريدُ الإضافة نصب السنين بالتفسير للعدد..."(43)

وقد ذكر العكبري أنَّ هذه القراءة ضعيفة في الاستعمال:" لأنَّ المئة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع. ويُقوِّي ذلك أنَّ علامة الجمع هنا جبرٌ لما دخل السنة الحذف، فكأنَّها تتمة الواحد ". (14)

وقد حاول النحاة تقديم عللٍ مختلفة لوضع تمييز المئة المفرد موضع الجمع.. من ذلك: ما ذكره " المبرّد " تعليلاً لذلك باختلاف المئة عن (الأعداد المفردة، والأعداد المركَّبة، والمعطوفة) في دلالة المئة على الكثرة، ودلالة الأعداد المفردة والمركبة والمعطوفة على أقل العدد (46)

6- الفعل المضارع المعتل الآخر:

قرأ قنبل:(**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ**) (يوسف: 90). بإثبات الياء في (يتقي)، وسكون الراء في (يصبرْ) يُجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذفِ حرف العلَّة، وقد حاول ابن هشام توجيه قراءة قنبل: (50،41،18،49،15،22) (إنّه من يتَّقِي ويصبر) لأنَّ ظاهرها أنَّها تصطدم مع قاعدة جزم المضارع المعتل، حيث أثبتت القراءة الياء في (يتقي) بدلاً من حذفها. فكان توجيه ابن هشام على النحو التالي:

أوَّلاً:" مَنْ " موصولة وليست شرطيَّة، وسكون الرَّاء في " يصبر " إمَّا لتوالي حركات الباء والرَّاء والفاء والهمزة من قولهِ:" فإنَّ " تخفيفاً.

ثانيًا: وَصَلَ بنية الوقف.

ثالثاً: على العطف على المعنى؛ لأنَّ " من " الموصولة بمنزلة الشرطية لعمومها وإبهامها (9)

وقد قيل: إنَّ " مَنْ " في هذه القراءة للشرط، و " يتقي " مجزومٌ بها وعلامة الجزم حذف الضمة المقدَّرة في الياء، كما قال سيبويه: " أنشدنا من نثق بعربيَّته: ألم يَأتيَك والأنباء تنمي " (32، 38، 41،21) وفي هذا ضعف؛ لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر للضرورة حيث قال سيبويه – رحمه الله – عن ذلك:" فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل " (32)

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

يتضح لنا – مما سبق – أن القضية قضية تعتمد على التأويل والتقدير والافتراض، وكأن المنهج الفلسفي يطل برأسه في تحرير القاعدة النحوية هنا: **ف** " يضربْ" "← لم يضرب " جزم بحذف الحركة. " يتقي "←" لم يتق " جزم بحذف حرف العلة. أما "ألم يأتيك، من يتقي" جزم على الأصل بحذف الحركة (وهي الضمة المقدرة). وهذا الرأي يتعارض مع القاعدة العريضة في جزم المضارع المعتل الآخر؛ فالثابت في اللغة والقرآن والسنة أنه يجزم بحذف حرف العلة .فإما أن تكون هذه القاعدة سليمة، فيكون التخريج المذكور غير سليم. وإما أن يكون التخريج سليماً فيكون فيه هدم للقاعدة التي تثبت من القرآن والسنة.

- كما قيل: أن " من " بمعنى الذي و " يصبر " مرفوع على العطف على " يتقي " لكن حذفت الضمة استخفافاً، وفيه بعد أيضاً. وعليه فإن إثبات الياء في " يتقي " مع جزم " يصبر " – كما ذهب (مكي) – ليس بالقوي على أي وجه تأولته.

7– الإعراب التقديري في ثلاث حركات:

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر:(**يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ**) بإضافة " بشرى " إلى ياء المتكلم. وقرأ الكوفيون:(**يَا بُشْرَى**) بغير إضافة. ذكر ابن هشام في هذا الباب أن ما تقدر فيه الحركات الثلاث نوعان، الأول منهما هو: ما أضيف إلى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا منقوصا، ولا مقصورا والنوع الثاني: المقصور، ثم فصل القول في النوع الأول وذكر أنه احترز بقوله:" ولا مقصورا "؛ لأن المقصور تثبت ألفه قبل الياء وهي لا تقبل الحركة كالمثنى رفعاً24) (25) واستشهد على ذلك بقراءتين (22، 15، 49، 37، 38، 5، 18):

الأولى: قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر:(**يَا بُشْرَايَ هَذَا غُلَامٌ**) بفتح الياء وإثبات الألف. نوديت " البشرى " مضافة إلى ياء المتكلم، وقد استشهد بها على مجيء المقصور منادى، وهو مضاف إلى ياء المتكلم، وفي الألف فتحة مقدرة؛ لأنه منادى مضاف.

والثانية: قراءة الكوفيين (**يَا بُشْرَى**)(يوسف: 19) بدون إضافة فكأنهم جعلوا " بشرى " اسما للمنادى. وقيل: إنَّه، إنَّما نادى البشرى، كأنّه قال: يا أيَّتها البشرى هذا زمانكِ، وعلى هذا المعنى قرأ القُرَّاء:(يَا حَسْرَةً عَلَى العِبَادِ) بالتنوين كأنّه نادى الحسرة (41).

8- الإعراب التقديري في حركة واحدة:

قرأ يعقوب:(**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرِحًا**) بكسر الراء. وقرأ الجمهور:(**مَرَحًا**) بالفتح. ذكر ابن هشام في باب الإعراب أنَّ ما تُقدَّر فيه حركة واحدة (الضَّمَّة) رفعاً أمران:

1. المضارع المعتلُّ ب (الواو)
2. والمعتلُّ ب (الياء). ويظهر فيه: النَّصب بالفتحة، والجزم بحذف حرف العِلَّة من آخره. واستشهد على الجزم بقولهِ تعالى:(**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا**)(**الإسراء: 37**) والشَّاهد " لا تَمْشِ " ولا قراءةَ فيه، ولكنَّ ابن هشام – حرصًا منه على القراءة – ذكر أنَّ " مَرَحاً " بفتح الرَّاء انتصب – على قراءة الجمهور – على الحال: أي ذا: مَرَحٍ – وبذلك فسَّر ابن هشام مجيء المصدر حالاً. كما أورد قراءة يعقوب (601):(**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرِحًا**) بكسر الرَّاء. على أنَّه منصوبٌ على الحاليَّة؛ لأنَّه اسمٌ من المرح، أو يعرب مفعولاً له [14]

المبحث الثالث: القراءات في باب: البناء

1- **من أنواع المبني على الفتح: (العدد المركب)** قرأ سليمان بن قتة:(**عَلَيْهَا تِسْعَةُ أَعْشُرٍ**).

من المعروف أن تركيب الجزأين بعامة ملحق ومقيس على تركيب الأعداد (خَمْسَةَ **عَشَرَ**)، وحكمه الإعرابي: البناء على فتح الجزأين.

وقد وضح الأخفش سبب البناء هنا، فقال:" وإنما نصب أحد عشر وأخواتها؛ لأن الأصل: أحد وعشرة، فأسقطت الواو، وصيرا جميعاً اسماً واحداً "(36)، وإلى ذلك ذهب " ابن جني " في محتسبه. [38]

ولكن ابن هشام في باب المبنيات وعند الحديث عن المبني على فتح الجزأين، يذكر لنا قراءة سليمان بن قتة [11] (**عَلَيْهَا تِسْعَةُ أَعْشُرٍ**) (المدثر: 30). وقد فسرها بما يخرجها من باب المبني على فتح الجزأين بل من باب البناء إلى الإعراب، فقال:" تسعة " بالرفع مبتدأ، وهو مضاف و" أعشر " مضاف إليه مخفوض.

وقال عنها أبو حيان:" عن سليمان بن قتة – وهو أخو إبراهيم – بضم التاء ضمة إعراب وإضافته إلى أَعْشُرٍ و " أَعْشُرٍ " جمع منون، وذلك على فك التركيب، قال الزمخشري: وقرئ " تِسْعَةُ أَعْشُرٍ " جمع عَشِيْر مثل يَمِين وأَيْمُن انتهى " (11)

2- **من المبني على الفتح: (الزمن المضاف لجملة)** قرأ نافع:(**هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ**)، بالنصب.

وقرأ باقي السبعة:(**يَوْمُ**) بالرفع.

من أنواع المبني على الفتح – كما ذكر ابن هشام في شذوره – ظروف الزمان المبهمة كـ " الحين، والساعة، واليوم "، وبما أنَّ هذه الظُّروف يجوز إضافتها إلى الجملة فقد جاز فيها الإعراب، أو البناء على الفتح، والفيصلُ في ذلك نوعيَّة الجملة التي تُضافُ إليها هذه الظُّروف، فإن كانت فعلية مُصدَّرة بماضٍ ترجّح البناء على الإعراب قال الشَّاعر:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا (24)

وإذا كان فعلاً مضارعاً مُعرباً ترجَّح الإعراب نحو:(**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ**) أو جملة اسمية كقولِ الشاعر:

على حينِ التواصلُ غيرُ دانِ [24] وعلى ذلك فقد استشهد ابن هشام بقراءة السبعة:(**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ...**) على الإعراب.. ثُمَّ نجده ينصَّ على قراءة نافع (15، 1،49، 43، 18، 41، 37، 11، 27):(**هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ**) بالبناء.

ثم يتولَّى ابن هشام توجيهها من خلال رأي البصريين الذين يرون أنَّ الفتحة في" يَوْمَ " ليست فتحة بناء، وإنما هي فتحة إعراب، مثلها في: صمتُ يومَ الخميسِ فكلمة " هذا " ليست إشارة إلى كلمة " يوم " التي بعدها، وإنما إلى الخبر المحذوف وتقديره: هذا جزاء صدقك أي قاله الله يوم ينفع الصادقين صدقهم.

ويجوز وجه آخر: ان يكون " يوم " ظرف زمان متعلقا بمحذوف خبر عن " هذا "، وتكون الإشارة السؤال الذي من الله لعيسى وجواب عيسى " معا واقع يوم أي في اليوم الذي ينفع الصادقين صدقهم " (45، 11، 42)

3- المبهم المضاف إلى مبني:

قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي: (**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ**) بفتح الميم من " يومئذ ". وقرأ الباقون:(**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**) بكسر الميم منها. وقرأ نافع وأبو جعفر والكسائي وحفص: (**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**) بالفتح على البناء. وقرأ الباقون: (**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ**) بالرفع على الإعراب. وقرأ حمزة والكسائي وشعبة: (**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**) بالرفع. وقرأ الباقون:(**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**) بالفتح.

ذكر ابن هشام أنَّ النوع السابع من المبنيّ على الفتح هو: المبهمُ المضاف لمبني، سواءً أكان المبني زماناً أم غيره، وقد وضّح المراد بالمبهم: أنَّه مالا يتضح معناه إلاَّ بما يُضاف إليه، وقد مَثَّل له بنحو:" مثل "، و " دون " و " بين " ونحوها فهذا المضاف إلى مبني يجوز فيه وجهان:

1- البناء على الفتح الذي يكتسبهُ من المضاف إليه.

2- الإعراب.

واستشهد ابن هشام على ذلك بقوله تعالى:(**وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَئِذٍ**) (هود: 66) يُقرأ على وجهين(49، 15، 1، 37، 35، 18، 27):

الوجه الأول: قرأ نافع وأبو جعفر والكسائي بفتح الميم في " يومَئذٍ " على البناء؛ لأنَّه مبهم أُضيف إلى غير متمكّن وهو " إذ ".

الوجه الثاني: وقرأ الباقون بكسر الميم منه على الإعراب؛ لأنه عند إضافة " الخزي " إلى " اليوم " جر بالإضافة (41). وقال تعالى:(**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ**) (الأنعام: 94) يقرأ على وجهين (49، 1، 41، 18، 43):

1- الوجه الأول: قرأ به نافع وأبو جعفر والكسائي وحفص " بينكم " بالفتح على البناء.

2- قرأ الباقون:" بينكم " بالرفع على الإعراب؛ لأنه فاعل؛ فالتقدير: لقد تقطع وصلكم؛ أي تفرق جمعكم؛ وأصل " البين " الافتراق، ولكن توسع فيه؛ فاستعمل اسما غير ظرف بمعنى الوصل (43، 41).

- وقال تعالى:(**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**)(الذاريات: 23) يقرأ على وجهين (22، 49، 15، 18،3، 32):

1- قرأ حمزة والكسائي وشعبة؛ وخلف وأبو بكر عن عاصم برفع " مثل " على الإعراب، فمن رفعها جعلها نعتا ل " حق "؛ لأنه نكرة، وإضافته إضافة غير محضة؛ – كما قال مكي – " لأن الأشياء التي يقع التماثل بها بين المتماثلين كثيرة كقولنا: مررت برجل مثلك وعليه قوله:" أنكم تنطقون " في موضع خفض بـ " مثلُ "؛ والتقدير:" إنَّهُ لحقٌ مثل نطقكم " (41).

2- قرأ الباقون بالفتح: على البناء " مِثلَ " وتخريجُ هذه القراءة كالآتي:

أ. البناء على الفتح؛ لإضافته إلى غير مُتمكِّن وهو " أنَّكم " و " ما " زائدة للتوكيد – وهذا ما ذكره ابن هشام –. *وقيل: هو مبنِيٌّ على الفتح؛ لأنَّ " مثل " و " ما " صارا اسماً واحداً مثل: " خمسة عشر "؛ فلذلك بُنِيَ على الفتح.

ب. أن يُجعلَ " مِثلَ " حالاً من الضَّمير المستكن في " حق ".

ج. أو أن يجعل حالاً من " لَحقٌ ".

د. أن ينصب على التوكيد والتقدير:" إنَّه لحق حقًّاً مثل نُطقكم ".

4- العطف على اسم (لا) مع تكرارها:

- قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب:(**لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ**) بالنصب. وقرأ حمزة ونافع وابن عامر:(**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ**) بالرفع. من الأحكام المتعلقة بـ " لا " النافية للجنس العاملة عمل " إن ": العطف على

اسمها مع تكرارها، وعندها يجوز في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك على النحو التالي: يجوز في الاسم الأول وجهان: الفتح، والرفع، فإن جعلنا الأول مبنيًا جاز في الثاني ثلاثة أوجه: الفتح، والرفع، والنصب. وإذا كان الأول مرفوعاً جاز في الثاني وجهان: الفتح، والرفع. واستشهد ابن هشام على فتحهما بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب (22، 15، 18، 49): (**لَا لَغْوَ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمَ**) (الطور: 23) بنصب " لغو "و" تأثيم " والنصب هنا لبناء الاسم مع " لا "، كبناء " خمسة عشر" وقد حذف التنوين فبنيت على الفتح. واستدل ابن هشام على رفعهما بقراءة حمزة والكسائي ونافع وابن عامر (22، 15، 49، 12، 18، 20، 41)(**لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ**) (البقرة: 254) على أن " لا " الأولى مهملة على جعلها " نافية "، عاملة عمل " ليس "، و" بيع " مبتدأ مرفوع، وعطف عليها بـ " لا " الثانية وهي مهملة.

5- من المبني على الكسر: ما كان على " فَعَالِ ":

قرأ الحسن: (**لَا مَسَاسِ**) ذكر ابن هشام من المبني على الكسر (24): ما كان اسماً للفعل، وهو على وزن فعال، نحو: نزال بمعنى: انزل. وبين أنه لم يقع في القرآن الكريم " فعال " أمرا إلا في قراءة الحسن (43، 40)(لا مَسَاسِ) *، بفتح الميم وكسر السين. وذكر أن معناها بدخول " لا " على اسم الفعل من قولهم للعاثر إذا دعوا عليه بأن لا ينتعش – أي لا يرتفع –: " لا لعا "، وهذا يوافق الفراء الذي يرى أن:" لا مساس " مثل " نزال ". وقد أشار " ابن هشام " أن ابن خالويه في كتابه " ليس " يذكر أن " لا مساس " من غرائب اللغة (24) ومنهم من يجعله من باب " قَطَامِ ": أي على أنه " علم " كالجوهري والزمخشري الذي يقول:" مساس بوزن "

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

" فَجَارِ" ونحو قولهم في الظِّبَاء إذا وردت الماء: فلا عَبَابِ، وإذا فقدت فلا أَبَابِ، وهي أعلام للمسَّة والعَّبة، والأبَّة، وهي المرة من الأبِّ وهو الطلب "(34). ومنهم من يرى أنه معدول من المصدر، وهو "المَسّ ."

6- من المبني على الضَّمِّ:(ما قطع عن الإضافة لفظاً لا معنًى – من الظروف المبهمة): قرأ الجحدري والعقيلي:(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ) وقرأ بعضهم:(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) وقرأ السبعة:(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ).

ذكر ابن هشام في حديثه في هذا الباب: القراءات (38، 41، 43،11، 36) التي وردت في قوله تعالى: (لله الأمر من قبل ومن بعد) (الروم: 92) وعرض مع ذلك أحوال وأحكام " قبل وبعد " من حيث الإضافة والقطع ومن حيث الإعراب والبناء. ونستطيع أن نُوضِّح هذه القراءات من خلال هذه الحالات:

الأولى: أن يكونا مضافين، فينصبان على الظرفية أو يجرَّان بمِنْ، كقولك: جئتك قبل الظهر، وجئتك من قبلِه وهذه الحالة لا توجد فيها قراءة.

الثَّانية: أن يُحذف المضاف إليه، ويُنوى ثبوت لفظه، وحينئذٍ يُعربان ولا يُنوَّنان. كقولِ الشَّاعر: ومن قبلِ نادى كلّ مولى قرابةً (9) وهنا تأتي قراءة الجحدري والعقيلي:(لِلَّهِ الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ) وتخرج هذه القراءة: على أنه قد حذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه فيعربان ولا ينونان. وقد حكاها الكسائي وقال عنها الفراء:" تركه على ما كان يكون عليه في الإضافة "(36)

الثالثة: أن يقطعا عن الإضافة لفظاً ولا ينوى المضاف إليه، فيعربان وينونان، عكس الحالة السابقة، وعليه قراءة بعضهم: ذكر أبو حيان... أنها قراءة **أبو السمال والجحدري وعون العقيلي**: (11) (**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ**).

الرابعة: أن يحذف المضاف إليه، وينوي معناه دون لفظه، فيبنيان حينئذ على الضم مثل: جئتك قبل وبعد، وعليه **قراءة السبعة**:(**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدٍ**). فقد حذف المضاف إليه لفظاً ونوي معنى، فجاء " قبل وبعد " مبنيين على الضم.

7- **من المبنيّ على الضَّم: (ما ألحق بـ " قبل وبعد ")**. قرأ هارون بن موسى ومعاذ ويعقوب:(**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا**) **(مريم: 69)**. يذكر ابن هشام في شذوره أنَّ من المبنيات على الضَّم " أيّ " الموصولة. وشرط بنائها: 1- إذا أُضيفت، 2- إذا حُذِف صدر صلتها وكان ضميراً، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:(**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)** فـ " أي " مبنيَّةٌ على الضَّم، وقد أُضيفت إلى ضميرٍ وحُذف صدر صلتها؛ والتقدير:" أيُّهم أشدُّ ". لكنَّ ابن هشام يذكر ذلك المذهب الذي يعرب " أي " في جميع أحوالها، ويستشهد على ذلك بقراءة هارون بن موسى ومعاذ ويعقوب: (41، 14، 39، 8)(**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ...) بالفتح نصباً**.

وعنها قال سيبويه – رحمه الله –: " وحدَّثنا هارون أنَّ أناساً، وهم الكوفيُّون يقرؤونها: (**ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ ...)** وهي لغةٌ جيِّدة "(32) يُشيرُ رحمه الله إلى مذهب الكوفيين؛ فهم ينصبون " أيًّا " إذا وقع عليها فعلٌ سواءً حُذِف العائد من الصلة أو لم يُحذف، وسواءً ذُكر صدر صلتها أو لم يُذكر. ومِمَّا يعضُدُ

مذهبهم ما حكاه الجَرمِيّ قال:" من حين خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة– حتى صِرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول:

اضرب أيُّهم أفضل، أي كلهم ينصب " وهذه الرواية لا تمنع أنَّ غيره سمع خلاف ما رواه، وأنَّ ما سمعه لغةٌ لبعض العرب، كما جاء في كلام سيبويه. (26، 41) وتخريج قراءة النصب – كما ذكر العكبري – فيه وجهان:

أحدهما: أنَّه مبنيٌّ على الفتح؛ لأنَّه بمعنى الَّذي، والتقدير:" الَّذي هو أشد "، فلمَّا خالفت باب الصلة في أنَّها لم توصل بجملةٍ بُنيت واختير الفتح؛ للتخفيف.

والوجه الثَّاني: أن تكون معربة منصوبة بـ " ننزع "، أي نستخرج " أيَّهم أشد "، وما بعدها جملة صلة، ذكر الخبر والمبتدأ حذف، التقدير:" لننزعن أيَّهُم هو أشدُّ "، ومثَّل لذلك بنحو: لأضربنَّ الرَّجلَ هو أشدّ منك.

8- من المبني على الضّم: (من أسماء الفعل):

قرأ ابن كثير:(**هَيْتُ لَكَ**) وقرأ حفص:(**هَيْتَ لَكَ**)، قرأ ابن أبي إسحاق:(**هَيْتِ لَكَ**) وقرأ هشام:(**هِئْتُ لك**).

ذكر ابن هشام في باب البناء عند حديثه عن المبني على الضم القراءات (22، 15، 49، 37، 18، 41، 11، 38، 35، 27) الواردة في قوله تعالى:(قَالَتْ هَيْتَ لَكَ) (يوسف: 23) كما ذكر توجيهاتها ودلالاتها: أنَّ " هَيْتَ " بمعنى تهيَّأت، وقيل: المعنى هلم لك. وذلك على النحو التالي:

القراءة الأولى: قرأ ابن كثير:" هَيْتُ " بفتح الهاء وسكون الياء وضمِّ التاء، وذلك على التشبيه ب " حيث " فتكون مبنيةً على الضَّم.

الثَّانية: قراءة حفص:" هَيْتَ " بفتح الهاء وسكون الياء وفتح التاء؛ للتخفيف نحو:" كيف " و " أين ".

الثالثة: قراءة ابن أبي إسحاق – كما ذكر خالويه في مختصره – " هَيْتِ " بفتح الهاء وسكون الياء وكسر التاء؛ للتَّخلُّص من التقاء الساكنين.

الرابعة: قراءة هشام: " هِئْتُ " بكسرِ الهاء وهمزة ساكنة وبضمِّ التَّاء. والمعنى تهيَّأ لي أمرك، وتهيَّأت لك، والتَّخريج النحوي لهذه القراءات كالتالي (24)

القراءات الثلاث:" الأولى والثَّانية والثَّالثة " وهي " هَيْت " بفتح الهاء وسكون الياء وتاء مُثلَّثة فيها وجهان:

1. أنَّ " هَيْت " اسم فعل ماضٍ، وهي بمعنى تهيَّأت واستعددتُ، فالتاء جزءٌ من الكلمة.

2. أنَّ " هَيْت " اسم فعل أمر بمعنى: أقبل وتعال، مثل: هلُمَّ، والتاء كذلك جزءٌ من الكلمة أيضاً.

أمَّا القراءة الرَّابعة – كما ذكر ابن هشام – فعلى أنَّها فعلٌ ماضٍ والتَّاء فاعل في محل رفع، وهو من هَاءَ: يَهَاء مثل: شَاءَ يَشَاءُ، أو من هَاءَ: يهيء مثل: جاء: يجيءُ، وعلى هذا فالمعنى: تهيأتُ لك واستعددتُ لك.

9- من المبني على الضم: ظرف المكان (حيث) قُرِيء:(**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ**) بكسر التَّاء من " حيث ". تعرَّض ابن هشام لهذه القراءة في باب البناء، فذكر أنَّ ما بُنِي من الظروف على الضَّم " حَيثُ " وهو ظرف مكان يُضافُ إلى الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة، قد جاء مبنيًّا على الكسر كما في القراءة: (**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ**) (الأعراف: 182) وتوجيه هذه القراءة أنَّها تحتمِلُ الإعراب والبناء.

أمَّا الإعراب: فعلى أنَّ " حَيْثِ " مجرورة بـ " من " وعلامة جرِّها الكسرة الظَّاهرة. وأمَّا البناء: فعلى أنَّ " حَيْثِ " مبنيَّة على الكسر مثل:" أمسِ " في محلِّ جر.

المبحث الرابع: العلاقة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصرف

بلغ عدد القراءات القرآنيَّة المستشهد بها في كتاب (شرح شذور الذهب): **خمساً وتسعين قراءة**

وبعد عرض هذه المادة العلميَّة للقراءات القرآنيَّة الموجودة في (شرح شذور الذهب) بصورة عامَّة، واستشهاده بها، وتوجيهه لها، والحوار الذي أقامه مع النَّحويين حولها.

أجِدُني أمام تساؤلات هي بمثابة قضايا تصلحُ أنْ تكونَ مادَةً لدراسةٍ لُغويَّة، وتصلح في الوقت ذاته أنْ تكون نتيجةً لهذه الدِّراسةِ – التي أمامنا– وهي:

أولاً: موقف النَّحويين من القراءات القرآنيَّة؟

أجهد علماء اللغة أنفسهم، وشرَّقوا وغرَّبوا، لم يبالوا بنصبٍ أو مخمصة؛ تقانيًا في جمع هذه اللغة، ثم عكفوا على هذا التراث اللغوي يفحصونه ويتثبتون منه، وبعد ذلك شرعوا في إرساء قواعد علوم اللغة العربيَّة، وفي مقدمتها علم النَّحو، وقد بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة، وأبلوا في ذلك بلاء حسناً يشهد لهم به الدهر؛ فقد قعَّدوا القواعد النحَّويَّة والصرفيَّة من خلال كلام العرب شعره ونثره.

وبعد أن استقرت قواعدهم تجافوا عن كلِّ ما جاء مخالفاً لأقيستهم، محاولين تأويله، أو حاكمين عليه بالضرورة أو النُّدرة أو الشذوذ، أما الكوفيون فقد أطلقوا العنان للسماع، والأخذ بالشواهد شعراً ونثراً وقراءات.

وكان موقف هؤلاء النَّحاة من القراءات يشبه موقفهم من الاستشهاد بالحديث؛ فمنهم من فتح المجال للقراءة وقبلها كشاهد للقواعد النحوية والصرفية – كما نجد عند أكثر الكوفيين– ومنهم من ضعَّفها، أو ردَّها، أو حكم عليها بالشذوذ؛ لأنها جاءت مخالفة لقواعدهم، بل قد بلغ الأمر ببعضهم أنْ يخطئ القراءة، – كالزجاج مثلاً – أو أنْ يتهم القراء بأنهم يعملون رأيهم في قراءة القرآن – كالزمخشريّ–، أو أنْ ينسبهم للحن و الجهل بالعربيَّة – كالمازنيّ – وقد كان القراء الذين اشتركوا في رواية هذه القراءات من أفاضل علماء النَّحو وأعلامه، وممن يُحتجُّ بهم، مثل: عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والكسائيّ(2).

ومن الشواهد والأمثلة التي تكشف لنا شيئاً من موقف النحويين من القراءة فنعرف من ردَّها ولم يقبلها، ومن جوَّزها واستشهد بها ما يلي:

1. قرأ أبو جعفر:(لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)

بإقامة الجار والمجرور نائباً عن الفاعل

ولم يقبل البصريُّون – خلافاً للأخفش – هذه القراءة؛ لأنها تخالف ما استقرَّ من قواعدهم من أنَّه: (لا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به)، فلا يجيزون كون (بما) نائباً عن الفاعل؛ لتقدُّم المفعول به منصوباً، وقد حكموا عليها بالشذوذ؛ كل ذلك من التعويل على قواعدهم والاعتزاز بها. أما الكوفيّون والأخفش فيجيزون ذلك مستدلين بالقراءة السابقة على مذهبهم.

2. قرأ حمزة والكسائي:(وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِأْئَةٍ سِنِينَ)

بإضافة " المئة " إلى " سنين ".

وهذا يخالف قواعد البصريين، في كونه جمعاً مجروراً؛ فيردّون القراءة – كما سبق – بينما نجد الكوفيين يجيزون ذلك مستدلين بقراءة حمزة والكسائي.

3. قرأ حمزة:(وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ)

بخفض " الأرحامِ "

والبصريون: يمنعون عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة الخافض، بناءً عليه فهم لا يقبلون هذه القراءة؛ فالمبرد: يردّها، والزمخشري يقول عنها: ليست بالقوية، بل لقد ضاق الخناق بالبعض – كالرضي – فلم يجد مناصاً للدفاع عن هذه القاعدة من قواعدهم النَّحوية حتى يقول:

"والظاهر أنَّ حمزةَ جوَّز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين؛ لأنَّه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع"(2)

ويعلِّق الشيخ محمد طنطاوي على هذا بقوله:" وفي هذا (الدفاع من الرضي) شطط "(2).

وفي المقابل نجد أنَّ الكوفيين يجيزون العطف على المضمر المجرور دون إعادة الخافض؛ متخذين هذه القراءة شاهداً يؤيّدُ مذهبهم، ومنهم الفراء – كما سبق – ويتابع ابن مالك الكوفيين في ذلك.

ثانيًا: ما موقف ابن هشام من القراءات؟

1. من تتبع القراءات عند ابن هشام وجدت أن نظرة ابن هشام تتفق في الاستدلال بالقراءات القرآنيَّة مع نظرة الكوفيين، وابن مالك في الأخذ بها؛ والقراءة كما هو معلوم سنَّة متَّبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها؛ إذ ليس كلّ ما تجوِّزه العربيَّة تجوز القراءة به؛ **لذلك وجدت أنَّ ابن هشام حاول ما وسعه**

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

الجهد تأويل القراءات التي في ظاهرها خروج على قواعد العربيَّة، ووجَّهها على وجه ترتضيه اللغة، ويقبله النَّحو، كما أنّه لم يتجرأ على وصف قراءات القرآن بالشذوذ – كما فعل بعض النحاة – إلا في القليل النادر.

2. ومما استرعى انتباهي شغفُ ابن هشام بالقراءات القرآنيَّة؛ إذ رأيتُه مولَعاً بذكرها، والاستطراد إليها وإنْ لم تكن موضع شاهد على ما يسوقه من قاعدة نحويَّة أو صرفيَّة. **ومن أمثلة ذلك ما يلي: ما ذكر في باب الإعراب (في الملحق بجمع المذكر السالم) نحو:" أولو** ": فقد استشهد ابن هشام على " أولو " بقوله تعالى:(وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى) ذاكراً أنَّ " أولو " جاء بالواو في حالة الرفع كجمع المذكر السالم، وفي حالة النصب بالياء؛ لأنه ملحق به فيعرب بإعرابه.

وهذا مناط الاستشهاد بالآية الكريمة. لكن ابن هشام يستطرد فيذكر قراءة أخرى فيها، وهي قراءة أبي جعفر: " ولا يتألَّ أولو الفضل منكم أنْ يؤتوا أولي القربى.. " مفصلاً الحديث عن أصل اشتقاق الفعل في القراءتين:

الأولى " ولا يأتلِ " وأصله:" يأتلي ": وله معنيان:

- يَحْلفُ ووزنه " يَفْتَعِلُ " من " الألِيَّة "، وهي اليَمِيْن.
- أو من قولهم:(مِا أَلَوْتُ جُهْداً): أي مَا قَصَّرت.

الثانية: " وَلَا يَتَألَّ " وأصله:" يَتَألَّى " من الألِيَّة: أي ولا يحلف.

ومثال آخر أيضاً:

في قراءة حمزة والكسائي:" ثلاثَ مائةِ سنين " بإضافة " مئة إلى سنين " التي ذكرها في غضون حديثه عن " سنين " الملحق بجمع المذكر السالم أيضاً.

*ولعل ذكر هذه القراءة في " باب التوابع " عند الحديث عن " تمييز العدد (مئة)" أليق بمقام الاستشهاد – والله أعلم –.

ومثال ثالث: في باب الإعراب التقديري:

ما تقدر فيه حركة واحدة:(الفعل المضارع المعتل الآخر بالواو والياء) نجد ابن هشام يستشهد بالآية الكريمة من قوله تعالى:(ولا تمشِ في الأرض مَرَحاً) فيبين الشاهد فيها – كما هو معلوم – ثم يعقب بذكر قراءة أخرى للآية وهي: قراءة يعقوب: " ولا تمشِ في الأرض مَرِحَاً " بكسر الراء.

3. كما أودُّ تسجيل ملحوظة فحواها:" لا عصمة لباحث مهما بالغ في الحيطة والحذر "، وقد رأيتُ أنَّ ابن هشام يناقش آراء غيره من العلماء ممن سبقوه ويدير حواراً هادئاً مجللاً بالأدب الجمّ، وتَلَمُسِ العذر لغيره بالسهو، أو بأنَّ مراده غير ما هو ظاهر.

ومثال ذلك ما ذكره في باب عمل الفعل عند حديثه عن التعليق في أفعال القلوب: من الآية الكريمة:(ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنَّهم إليهم لا يرجعون) على تقدير أنَّ " كم " خبرية منصوبة بجملة " أهلكنا " التي سدت مسدّ مفعولي " يَرَوا " و " أنَّهم " على تقدير:(بَأَنَّهُمْ)، والتقدير:(أهلكناهم بالاستئصال)، وهذا يتفق مع الإعراب.

ولكن ابن هشام يذكر أنَّه لا يتعين خبرية " كم "؛ إذ يجوز أنْ تكون استفهاميَّة مؤيداً ذلك بقراءة عبد الله بن مسعود:

SJIF Impact Factor 3.38
ISSN:1858-838

(أَلَمْ يَرَوْا مَنْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ)

على أنَّ " كم " خبرية كانت أو استفهامية لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأن لها حق الصدارة؛ وقد علّقت " يروا " عن العمل.

خلافاً للفراء: الذي جوَّز انتصاب " كم " ب " يروا " معللاً بأنَّه سهو منه.

وكذلك نجده يناقش رأي سيبويه في " كم " – وهو أنّ " أنَّ " ومعموليها بدل من " كم " – ويصحح قول (سيبويه) أنَّ يكون مراده: **أنَّ ومعموليها بدل من " كم " وما بعدها؛ لأن هذا يناسب المعنى.**

ثالثاً: ما مدى التوافق والتخالف بين القراءات القرآنيَّة والقواعد النَّحويَّة؟

هناك قراءات تتفق القاعدة النَّحويَّة وتعضدها، وقراءات تخالف القاعدة، أو أنَّ ظاهرها يصطدم مع ما استقرَّ لدى النُّحاة من قواعد نحويَّة وصرفيَّة. وكثير من النَّحويين أولع بمناقشة القراءات القرآنية وردّها، إذا لم تكن موافقة ومتطابقة مع ما ألفوه من مذاهب النَّحويّين – كما ظهر من الأمثلة السابقة –.

والسؤال الذي يطرح نفسه:

ماذا يجب علينا، (أو ماذا كان يجب على النُّحاة) ونحن نواجه بقراءات قرآنيَّة صحيحة ثابتة متواترة عن رسول الله – ρ –...؟

المنهج الحقُّ يطالب – كما يرى – " د. عبد الوهاب حمودة " بالنظر في القراءة نفسها فمتى صحَّ سندها، ووافقت أحد المصاحف العثمانيَّة، لا يصحُّ ردُّها وتفضيل القاعدة النحويَّة أو الصرفيَّة عليها؛ فإنَّه لا ينبغي

أن يقايس القرآن على شيء، بل الواجب أنْ يُقاس غيره عليه. كما أنَّ القراء الذين رووا هذه القراءات – كما سبق – علماء في اللغة والنَّحو.

ثم إنَّ كلام العرب – شعره ونثره – هو الطريق الأساسي الذي بُنيت عليه القواعد النَّحويَّة والصرفيَّة.

وقد قال – عنه – أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاَّ أقلَّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعرٌ كثيرٌ "

وثمة طريق آخر لهذه القواعد النحويَّة والصرفيَّة التي جاءتنا بقواعد نحويَّة غير التي ألفها النَّحويُّون فيجب قبولها وفتح المجال أمامها مادامت لا تصطدم مع الأصول والقواعد الأساسية؛ كرفع الفاعل، ونصب المفعول به.

فما الذي يحدث لو جاز العطف على الضمير المخفوض – كما اختاره ابن مالك – وكما جاءت به قراءة حمزة " واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرْحَامِ؟

وما الذي يحدث لو ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول آخذاً حقَه من النصب كما جاءت قراءة أبي جعفر " ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون " – متواترة بذلك – فتقبل القراءة نحويًّا؟

وما الذي يحدث لو أجيز الفصل بين المتضايفين بالمفعول كما في قراءة ابن عامر: " وَكَذَلِكَ زُيْنَ لكثيرٍ مِن المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهِمْ "؟

رابعاً: ما مقياس الحكم بالصواب والخطأ في ميدان النَّحو وفي ميدان القراءات القرآنيَّة؟

لكلِّ علم ماهيته وعلماؤه الذين هُم أعلم به وأفقه، وأقدر على استعمال مقياس الصواب والخطأ، والقبول والرفض، في كلِّ ما يتصل به.

ولكنَّا نجد أنَّ من النُّحاة من أباح لنفسه الحكم على القراءة بالقبول أو التأويل، أو الحكم عليها بالضعف أو الردِّ، كانت هذه الإباحة هي البداية التي أحدثت الهوة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصرف؛ فالقراءة إذا استوفت شروطَ الصِّحة فلا سبيل إلى ردِّها.

وقد حكى أبو نصر القشيريّ في تفسيره كلام الزاج الذي خطَّأ فيه قراءة حمزة:" والأرحامِ " بقوله:(**(وَمِثْلُ هَذَا الكلامِ مَردود عند أئمة الدين؛ لأنَّ القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبيِّ – ρ – تواتراً يعرِفه أهل الصنَّعة ...))** **(2)**

وهذه القراءات في عُرف علماء القراءات مقبولة لا تردُّ، فلا يحقُّ لغيرهم أنْ يحكموا عليها بالرفض والضعف أو الخطأ، بحجة أنها مخالفة لقواعدهم التي جاءت عن طريق البشر وكلامهم شعراً ونثراً، بينما القراءات جاءت عن طريق المعصوم – صلى الله عليه وسلم – من كلام ربَّ العالمين.

خامساً: الخاتمة:

وبعد هذه الدراسة، وفي ضوء العلاقة بين علم القراءات وعلمي النَّحو والصرف أستطيع إدراك وثاقة الصلة بين العلمين، والتأكيد على أهمية القراءات كشاهد يؤيد القواعد المستقرة، أو يفتح المجال لقواعد جديدة.

وغاية الأمر أنَّ هذا الخلاف بين النَّحويين والقراء، وبين النَّحويين أنفسهم يمكن أنْ يُحسمَ ويُنْتَزَعَ فتيله بما يحفظ للقراءات قدسيتها وتواترها وصحتها، ويحفظ للنَّحويين عرَقَهم وجهدهم الذي بذلوه في تقعيد النَّحو

ويكفينا مئونة الاصطدام بينهم؛ ذلك أنَّ القرآن الكريم المعجز بكلماته ودلالاته، وصحة رواياته وتواترها قد جاء بقواعد نحويَّة وصرفيَّة منها:

- ما وافق القواعد النحويَّة والصرفية التي استنبطها النَّحويُّون من كلام العرب شعره ونثره، وهذا أمر طبعيّ؛ وقد أُنزِلَ القرآن الكريم بلسان عربيّ مبين.
- ومنها ما جاء بقواعد جديدة، لم تكن موجودة، وهذا النمط الثاني من القواعد النَّحوية التي جاءت عن طريق تلك القراءات يُعدُّ إضافة جديدة في مرونة العربيَّة وسعتها، ويقول الدكتور عبد الوهاب:

" فإنَّ في صحة القياس على ما تَرِدُ به القراءات الصحيحة مخالفاً لما أُشْتُهِرَ من كلام العرب، زيادةً في أساليب القول، وفتحاً لطريق يزداد به بيان اللغة سعَةً على سعته "

وفي نظري: أنَّ الوظيفةَ النَّحوية والصرفيَّة التي تؤديها القراءة القرآنيَّة لا تقلُّ إنْ لم تزد عن الوظيفة النَّحوية التي تقوم بها الشواهد الأخرى، ك (الحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره).

ثم إنّي أتفق في الرأي مع العلماء الذين يقفون موقفاً معتدلاً من القراءات القرآنيَّة، وخاصَّةً تلك التي تحمل قواعد نحويّة جديدة، فلا يردُّونها ويضعفونها – فذلك شأن علماء القراءات أنفسهم – وإنَّما يحاولون توجيهها نحويًّا وصرفيًّا بما يؤدي في النهاية إلى قبولها، ومن هؤلاء ابن هشام وابن مالك، وبهذا يُقضى على الخلاف بين النَّحويين حول القراءة برمته، فنطالع صياغة نحويَّة جديدة في ضوء علم القراءات القرآنيَّة.

وبعد، أرجو أن أكونَ قد وفقت فيما كتبت، ولا أكون قد أسأت لهذا الموضوع المفيد بفقر علمي وقدرتي الغضّة التي لم ينضجها طول البحث والممارسة، وسعة العلم، والتفقه في العربية.

فإن وفقت فذلك " مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ " وإنْ تكن الأخرى فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ويمنعه عمن يشاء، وهو على كل شيء قدير.

المصادر والمراجع

1. أحمد بن محمد الدمياطي البناء (د.ت) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت: دار الندوة الجديدة، صـ122، 122، 196، 202، 204، 257، 213.
2. السيرافي (1405 هـ - 1985 م) أخبار النحويين البصريين ومراتبهم، ت: د. محمد إبراهيم البنا، ط 1، مصر: دار الاعتصام، صـ39، 46، 49.
3. ابن السراج (1417 هـ - 1996 م) الأصول في النحو، ت: د. عبد الحسين الفتلي، ط 3، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص275
4. أبو جعفر النحَّاس (1425 هـ - 1985 م) إعراب القرآن: أبو جعفر النحَّاس، د. زهير غازي زاهد، ط 2، بيروت: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربيَّة.
5. العكبري (1417 هـ - 1996 م)، إعراب القراءات الشواذ، ت: محمد السيد عزّور، ط 1، بيروت: عالم الكتب، صـ85، 76، 263.
6. أبو جعفر النحَّاس (1405 هـ) إعراب القرآن، د. زهير غازي زاهد، ط 2، بيروت: عالم الكتب – مكتبة النهضة العربيَّة.

7. ابن خالويه (1413 هـ - 1993 م) إعراب القراءات السبع وعللها، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، ط 1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1413 هـ - 1993 م.

8. أبو البركات الأنباري (د.ت) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، مكة المكرمة: دار البار، صـ99، 185، 906.

9. ابن هشام الأنصاري (1417 هـ - 1996 م) أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، ط " جديدة ومنقَّحة " بيروت: المكتبة العصرية، صـ44، 74، رقم الشاهد 433 صـ138

10. جلال الدين السيوطي (1399 هـ - 1979 م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، بيروت: دار الفكر، صـ68

11. أبو حيان الأندلسي (1413هـ - 1993م) تفسير البحر المحيط، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، صـ255، 541، 541، 368، 368، 244، 67، 158، 158، 194.

12. مكي بن أبي طالب (1420هـ - 1982م) التبصرة في القراءات السبع، ت: د. محمد غوث الندوي، ط 2، بومباي: الدار السلفية، صـ620، 305.

13. طاهر بن غلبون الحلبي (1412هـ - 1992م) التذكرة في القراءات الثمان: طاهر بن غلبون الحلبي، ت: أيمن رشدي سويد، ط 1، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم.

14. أبو البقاء العكبري (التبيان في إعراب القرآن، ت: علي محمد اليجاوي، ط 2، بيروت: دار الجي، صـ894، 407، 407، 407، 451، 451، 452، 844، 450، 288، 878.

15. أبو عمرو الداني (1404 هـ - 1984 م) التيسير في القراءات السبع، تصحيح:" اوتوبرتزل "، ط 2، بيروت: دار الكتاب العربي، صـ167، 151، 143، 128، 101، 131،125، 203، 82، 82، 128.

16. محمد بن أحمد القرطبي (1967م) الجامع لأحكام القرآن، ط 3، القاهرة: دار الكتب المصرية، صـ14، 14.

17. محمد علي الصبان (د.ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد علي الصبان، القاهرة: مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، صـ46، 70.

18. ابن خالويه (1410هـ - 1990م) الحجة في القراءات السبع، ت: د. عبد العال سالم مكرام، ط 5، بيروت: مؤسسة الرسالة، صـ242، 223، 194، 136، 188، 145،168، 332، 334، 99، 294.

19. أبو علي الفارسي (د.ت) الحجة في علل القراءات السبع: الجزء الأول: أبو علي الفارسي، ت: د. علي الجندي - د. عبد الحليم النجار، صـ296، 243.

20. أبي زرعه عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (1418 هـ - 1997 م) الحجة في القراءات: أبي زرعه عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت: سعيد الأفغاني، ط 5، بيروت: مؤسسة الرسالة، صـ141.

21. أبو الفتح ابن جني (د. ت) الخصائص، ت: محمد علي النجار، بيروت: دار الكتاب العربي، صـ203، 333.

22. ابن مجاهد (1400 هـ – 1980 م) السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ت: د. شوقي ضيف، ط 2، مصر: دار المعارف، صـ480، 419، 315،198،389، 346، 609، 612، 612، 347.

23. ابن عقيل (1400 هـ – 1980 م) شرح ابن عقيل، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، ط 20، القاهرة: مكتبة دار التراث.

24. ابن هشام (1409 هـ – 1988 م) شرح شذور الذهب: ابن هشام، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، صـ69، 65، 65، رقم الشاهد 25صـ79، رقم الشاهد 26صـ80، 93، 93، 118.

25. ابن هشام (1414 هـ – 1994) شرح شذور الذهب: ابن هشام، ت: بركات يوسف هبود – يوسف البقاعي، بيروت: دار الفكر، صـ155.

26. موفق الدين ابن يعيش (د.ت) **شرح المفصل**، بيروت: عالم الكتب، صـ146.

27. الحافظ أحمد بن مهران الأصبهاني (1410 هـ – 1990م) **الغاية في القراءات العشر**، ت: محمد الجنباز، ط 2، الرياض: دار الشواف، صـ 338، 328، 367، 287.

28. أبو العلاء الهمذاني (1414هـ – 1994م) **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**، ت: د. أشرف محمد طلعت، ط 1، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم.

29. ابن الحاجب (1413 هـ – 1983م) **الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب**: نور الدين عب الرحمن الجامي، ت: د. أسامة الرفاعي، الجزء الأول، العراق: مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، صـ134.

30. عبد الوهاب حمودة (د.ت) **القراءات واللهجات:** عبد الوهاب حمودة، ط 1، القاهرة: مكتبة النهضة.

31. أبو العبّاس المبرد (1409 هـ - 1989 م) **الكامل في اللغة والأدب**، الجزء الأول، ط 2، بيروت: دار الكتب العلميَّة.

32. سيبويه (د. ت) **الكتاب**، ت: عبد السلام هارون، ط 1، بيروت: دار الجيل، دون تاريخ، صـ100، 155، 316، 316، 140، 399.

33. نصر بن علي الفارسي المعروف بـ (ابن أبي مريم) (1414هـ - 1993م) **الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ت: د. عمر الكبيسي، ط 1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، صـ954.

34. أبو القاسم جار الله الزمخشري (د.ت) **الكشاف**، بيروت: المعرفة، صـ .58، 445.

35. مكي القيسي (1394 هـ - 1974 م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ت: د. محي الدين رمضان، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، صـ156، 148.

36. ابن منظور (1414 هـ - 1994 م) **لسان العرب**، ط 3، بيروت: دار صادر، صـ569، 93، 92.

37. أحمد ابن مهران الصبهاني (د.ت) **المبسوط في القراءات العشر**، ت: سبيع حمزة حاكمي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، صـ332، 310، 296، 317، 267، 245، 189، 240، 245.

38. ابن جني (1419 هـ - 1986 م) **المحتسب**، ت: د. علي النجدي - عبد الحليم النجار - عبد الفتَّاح شلبي، ط 2، دار سزكين، صـ23، 217، 67، 217، 236، 338، 338، 337.

39. ابن خالويه (د.ت) **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، بيروت: عالم الكتب، صـ89.

40. عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (1428 هـ – 1987 م) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتعليق: محمد جاد المولى بك – علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: منشورات المكتبة العصريَّة، صـ131.

41. مكي القيسي (1408 هـ – 1988 م) **مشكل إعراب القرآن**، ت: د. حاتم الضامن، ط 4، بيروت: مؤسسة الرسالة، صـ532، 68، 468، 468، 212، 323، 233، 440، 319، 232، 382، 367، 525، 525، 688، 136، 559، 460، 460، 383.

42. الأخفش (1425 هـ– 1985م) **معاني القرآن**، ت: عبد الأمير الورد، ط 1، بيروت: عالم الكتب، صـ165– 125، 290، 474، 326.

43. أبو زكريا الفرّاء (د.ت) **معاني القرآن**: أبو زكريا الفرّاء، ت: محمد النجار، الدار المصرية – دار السرور، صـ138، 326، 345، 190.

44. فؤاد عبد الباقي (1414 هـ –1994 م) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، ط 4، بيروت: دار الفكر – دار المعرفة.

45. ابن هشام الأنصاري (1412 هـ – 1992م) **مغني اللبيب** ت: د. مازن المبارك – محمد علي حمد الله، بيروت: دار الفكر، صـ188، 189، 672.

46. أبو العبَّاس المبرد (د. ت) **المقتضب**، ت: عبد الخالق عظيمه، بيروت: عالم الكتب. صـ363، 169، 844.

47. د. إبراهيم طه أحمد الجَعلي (1413 هـ - 1992م)، **من متشابه القرآن في ضوء البلاغة العربيَّة:** ط 1، مصر، القاهرة: مطبعة الحسين الإسلاميَّة، م .86-93.

48. محمد الطنطاوي (د.ت)، **نشأة النَّحو أشهر النُّحاة** ت: عبد العظيم الشناوي ومحمد الكردي، ط 2،

49. : ابن الجزري (د.ت)، **النشر في القراءات العشر**، بيروت: دار الكتاب العربي، 331، 131، 310، 193، 256، 289، 260، 377، 211، 211.

50. جلال الدين السيوطي (1413 هـ - 1992 م)، **همع الهوامع** ت: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، بيروت: مؤسسة الرسالة، صـ10، 7، 134، 128.